

Distr.: General
12 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الحادية والسبعون
البندان ٩٣ و ١٠٠ من القائمة الأولية*
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - ملاحظات
٥	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٥	الأرجنتين
٧	كندا
٨	شيلي
٩	كوبا

* A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

040816 290716 16-11975 (A)



١٠ إيران (جمهورية - الإسلامية)
١٣ إسرائيل
١٤ لبنان
١٥ المكسيك
١٦ البرتغال
١٧ إسبانيا
٢٠ أوكرانيا

أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٤/٧٠، المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقاً للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦، واضعاً في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٦، أرسل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء تلفت انتباهها إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٤/٧٠، وتلتزم وجهات نظرها بشأن هذه المسألة. وترد في القسم الثالث أدناه الردود الواردة من حكومات الأرجنتين، وكندا، وشيلي، وكوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإسرائيل، ولبنان، والمكسيك، والبرتغال، وإسبانيا، وأوكرانيا. وتستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء كإضافات لهذا التقرير.

ثانياً - ملاحظات

٣ - لا يزال الأمين العام يساوره قلق عميق إزاء استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والعراقيل المتزايدة التي تعرقل تفعيل حل الدولتين. ويرحب بمشاركة المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة، بما في ذلك المجموعة الرباعية، في العمل من أجل تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى مفاوضات مجددة. ويكرر الأمين العام التأكيد على أن حل الدولتين هو السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء النزاع، ووضع حدٍّ للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي، دولة تتوافر لها أسباب البقاء وتعيش ودولة إسرائيل الآمنة جنباً إلى جنب في سلام، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة، ومبادئ مدريد وخريطة الطريق الرباعية. ويكرر الأمين العام أيضاً التزامه القوي بالتوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط، ويؤكد أهمية مبادرة السلام العربية في هذا الصدد.

٤ - ومنذ فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية، واصل الأمين العام ومقدمو قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، استكشاف سبل جمع دول الشرق الأوسط مرة أخرى معا لالتماس سبيل مشترك للتقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٥ - وطلب الأمين العام إلى مجلسه الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح أن ينظر في دورتيه الخامسة والستين والسادسة والستين في جملة أمور منها بند لجدول الأعمال بشأن التحديات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها مع التركيز بصفة خاصة على الشرق الأوسط، والدروس المستفادة من العمليات غير التابعة للأمم المتحدة والعمليات الإقليمية. وارتأى المجلس الاستشاري أن الأمين العام هو الأقدر على لم شمل دول المنطقة مرة أخرى لاستئناف المشاورات حول عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واجتمع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في مناسبات مختلفة مع ممثلين من دول المنطقة، على الصعيد الثنائي وفي مختلف مناسبات المسار ٢، وكذلك على هامش الاجتماعات الدولية الأخرى، بغية مناقشة المقترحات الرامية إلى استئناف الحوار بشأن العملية المؤدية إلى إنشاء هذه المنطقة.

٦ - وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، في موسكو، استضاف مركز دراسات الطاقة والأمن ووزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي حلقة عمل رفيعة المستوى بعنوان "مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: إعداد الخطوات المقبلة". وضم اجتماع المسار ١-٥ ممثلين حكوميين من المشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ومن دول المنطقة والدول المعنية الأخرى وكذلك من الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وركز الاجتماع على الدروس المستفادة من العملية التحضيرية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ للمؤتمر المقرر عقده في هلسنكي، ودور المشاركين في تقديم القرار والأمم المتحدة في إعادة إشراك دول المنطقة، وجدول الأعمال المتوقع وطرائق العمل والنتائج المرتقبة لمؤتمر يضم دول المنطقة.

٧ - ويعرب الأمين العام عن تقديره للعمل المشترك الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ويسهم هذا العمل، في جملة أمور، في التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويلاحظ الأمين العام استمرار التواصل والحوار بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف حل جميع المسائل المتعلقة المتبقية. ويعرب الأمين العام عن قلقه البالغ والمستمر إزاء ادعاءات استخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، يرحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) وإنشاء آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أن جميع دول الشرق الأوسط تتقاسم هدف التوصل إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يبدو أن دول المنطقة تعتنق رأيا مشتركا بشأن الطرائق الهامة المتصلة بالمؤتمر، تشمل المشاركون فيه واختصاصاته وصنع القرار، وكذلك ضرورة إجراء مشاورات مباشرة بغية استكمال الأعمال التحضيرية. بيد أن دول المنطقة تواصل التشبث بوجهات نظر متباينة بشأن المؤتمر، بما في ذلك حول جدول أعماله، وإطاره الزمني، ونتائجه، وطرائق العملية التحضيرية. ولذلك، لم يكن من الممكن إجراء مشاورات مباشرة على أساس مقبول لجميع دول المنطقة. ولا يزال الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار الإقليمي الشامل واللازم لإنشاء المنطقة.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تكرر الأرجنتين موقفها الذي تبناه منذ وقت طويل والداعم للقيام من خلال التفاوض بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتوطيد القائم منها. وترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين من خلال حماية بعض بقاع العالم من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. لذا، تشدد الأرجنتين على ضرورة التقيد التام بالمعاهدات التي تحكم هذه المناطق، سواء من جانب دول المناطق المعنية أو الدول النووية. بموجب البروتوكولات الملحقه بتلك المعاهدات.

والأساس المنطقي لإنشاء هذه المناطق هو أن القانون الدولي لا يؤيد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ردا على استخدام الأسلحة التقليدية، ولا حتى في حالة الدفاع عن النفس، لأنه يتعارض مع شرط التناسب المألوف الذي أقرته محكمة العدل الدولية حيثما انطبق على المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وترى الأرجنتين أن من حق أي مجموعة من الدول إبرام معاهدات إقليمية لضمان خلو أراضيها التام من الأسلحة النووية، وفق ما تقضي به المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية، في هذا الصدد، دورا هاما في تعزيز نظام عدم الانتشار وتوسيع مناطق العالم الخالية من الأسلحة النووية. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، في هذا السياق، مسؤوليات أساسية.

وتنتمي الأرجنتين لأول منطقة كثيفة السكان في العالم تشكل منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). ويسهم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وكذلك في السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ووفرت معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم.

واليوم، فإن تجربة معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب تجارب المناطق الأربع القائمة الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، وتجربة منغوليا باعتبارها دولة أعلنت بمفردها بشكل منفرد أنها خالية من الأسلحة النووية، تشكل تراثا له أهميته للمجتمع الدولي، وإلهاما يُستوحى في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ويدفع إلى الأمام هدف إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تتابع الأرجنتين عن كثب الوضع في المنطقة وتعتقد أن من المهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بجزية فيما بين الدول المعنية.

وشاركت الأرجنتين أيضا في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفقا لولاية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

أيدت كندا، في دورة الجمعية العامة السبعين، قرار الجمعية العامة ٢٤/٧٠ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونوهت أيضا بتأييد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لاتخاذ خطوات عملية تشمل عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره دول المنطقة كافة، وذلك في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥.

وتلتزم كندا بأن تدفع إلى الأمام عجلة تنفيذ ما تنص عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التوصل إلى طرائق عقد المؤتمر وضمان نجاحه، على أن تحضره جميع الدول في المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية. فإنشاء أي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أمر لا بد أن تتفاوض بشأنه دول المنطقة تحقيقا لمصلحتها، تدعمها في ذلك، عند الطلب، جهات فاعلة أخرى.

ولا تزال كندا تدعو إلى امتثال جميع دول الشرق الأوسط التام بالمعاهدة. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا في تقديم القرار ٧٣/٧٠، وتشجع جميع دول المنطقة، وبخاصة الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢ للمعاهدة، على التصديق على المعاهدة باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة والأمن.

وتواصل كندا دعوة جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة قبل بلوغ هذه الغاية النهائية، تدعو كندا أيضا هذه الدول ذاتها إلى أن تفصل بين دورتي القود المدني والعسكري لديها، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتسق هذه البيانات مع سياسات الحكومة الكندية وإجراءاتها، التي تشمل سجل تصويتها على القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة السبعين.

وتسلم كندا بتزايد اهتمام دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية، وترحب بما أعلنه عدد من تلك الدول عن إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. ونحن إذ نرحب بهذه المبادرات، نشير إلى أن جميع برامج الطاقة النووية ينبغي أن تكون مصحوبة بأقوى الالتزامات بشأن عدم الانتشار النووي والأمن النووي والسلامة النووية.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً ويمكن التحقق منها في مختلف المناطق، يشكل بالنسبة لشيلي، التزاماً سياسياً وقانونياً من قبل مجموعة من الدول التي التزمت أمام المجتمع الدولي بأن تظل خالية من الأسلحة النووية كوسيلة لتحسين مستويات الأمن الإقليمي والدولي.

وتؤيد شيلي جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء آليات مجدية وواقعية تسهل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن ندرك أن هذا من شأنه أن يدعم الإطار الذي وضعته وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتوسيع وزيادة عدد هذه المناطق. وتؤكد السياسة الخارجية التي تنتهجها شيلي الإسهام الذي يسهم به إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد دفعتنا تجربتنا الذاتية إلى دعم الجهود العالمية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولذلك، نأسف لعدم عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ لمعالجة مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ووفقاً لقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تمثل كوبا جزءاً من أول منطقة كثيفة في السكان في العالم يتم إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية. بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، وتؤيد بقوة إنشاء هذه المناطق في بلدان ومناطق أخرى من العالم، كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

وللأسف، لم يكن من الممكن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما فيها الأسلحة النووية، بالرغم من النداءات التي وجهتها الغالبية الساحقة من الدول والعديد من القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن إنشاء هذه المنطقة، وكذلك المساهمة بشكل كبير في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، من شأنه أن يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفي مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، كان إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، جزءاً هاماً لا يتجزأ من الالتزامات التي أدت إلى الاتفاق على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ومن غير المقبول ألا يُعقد حتى الآن المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. فهذا المؤتمر كان ينبغي أن يعقد في عام ٢٠١٢ بوصفه مكوناً هاماً من مكونات النتائج النهائية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وقد اتخذت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أعلنت رسمياً منطقة سلام في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، خطوات هامة على الطريق الطويل نحو نزع السلاح والأمن الدولي، وتواصل تعزيز نزع السلاح النووي على سبيل الأولوية.

وإذ يساور كوبا بالغ القلق إزاء الخطر الذي يهدد البشرية ويشكله وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها، تكرر التزامها الراسخ بتحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط؛ وتدعو إلى عقد المؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط دون مزيد من الإبطاء ودون شروط مسبقة.

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

كانت إيران أول من اقترح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. وتشير هذه المبادرة إلى التزام إيران منذ أمد طويل بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك على وجه الخصوص من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المضطربة.

وقد دأبت الجمعية العامة، منذ عام ١٩٨٠، على اتخاذ قرارات سنوية بتوافق الآراء تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما يدل على الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي لهذه الفكرة النبيلة. وتشير أيضا إعادة تأكيد الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، على أهمية إنشاء هذه المنطقة إلى أن هذه المبادرة تحظى بتأييد عالمي قوي منذ أمد بعيد.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سلطت الضوء على إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط باعتباره مسألة ذات أولوية، وذلك في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة التي عقدها الأطراف في المعاهدة. وقيام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها المعقود في عام ١٩٩٥ باتخاذ قرار منفصل بشأن الشرق الأوسط بوصفه جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة التدابير التي بُني عليها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، إنما هو دليل على ما توليه الأطراف في المعاهدة من أهمية لتحقيق هذا الهدف.

ويضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بينما لاحظ أن كل بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل، أصبحت من الدول الأطراف في المعاهدة، أكد مجددا "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط"، وفي تمهيد الطريق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي خطوة هامة لمتابعة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، قرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ بالإجماع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وقد حظي هذا القرار بتأييد كبير من المجتمع الدولي، وبُذلت جهود كبيرة لإنجاح عقد المؤتمر في هلسنكي في أواخر عام ٢٠١٢. وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن آرائها، بسبل منها إجراء عدة جولات تشاورية مع الميسر، في المسائل المتصلة بتنظيم المؤتمر وأعلنت سلفاً منذ وقت طويل، عن استعدادها للمشاركة فيه.

غير أنه مما يدعو للأسف أن مؤتمر هلسنكي لم يُعقد حسبما تقرر لا لشيء إلا لرفض النظام الإسرائيلي حضور المؤتمر. والأدهى من ذلك أن اقتراح "تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة عقد المؤتمر في موعد أقصاه ١ آذار/مارس ٢٠١٦"، الذي قُدم خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والذي حظي بموافقة جميع الدول الأعضاء تقريباً، قوبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة، مما أدى بدوره إلى إخفاق مؤتمر الاستعراض. وبعد مؤتمر الاستعراض مباشرة، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي الشكر إلى المسؤولين في الولايات المتحدة لاتخاذهم هذا الموقف. ولا يعد هذا دليلاً واضحاً فحسب على النفاق الذي تتسم به سياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكنه يثبت أيضاً أن الولايات المتحدة تتجاهل بسهولة آراء جميع الأطراف تقريباً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا لشيء إلا لاسترضاء النظام الإسرائيلي، وهو النظام الوحيد الذي ليس طرفاً في هذه المعاهدة في الشرق الأوسط. وسيؤدي هذا النوع من الترضية في الواقع إلى تحفيز النظام الإسرائيلي، وهو الوحيد من خارج المعاهدة، على أن يُبقي بعناد على الوضع القائم، وأن يستمر في تهديد جيرانه والمنطقة وتحدي دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى الامتثال للمبادئ والأعراف الدولية.

ورغم الدعوة العالمية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة بسبب السياسة المتعنتة التي يتبعها النظام الإسرائيلي، بما في ذلك رفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل.

ومن الواضح تماما أن السياسات العدوانية والتوسعية التي يتبناها النظام الإسرائيلي (ومن أمثلتها الأخيرة الهجمات الوحشية على لبنان وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية وبلدان خارج المنطقة)، وترساتته الهائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عدم تقيده بالقانون الدولي، هي مصادر التهديدات الخطيرة المحدقة بالسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. والواقع أن النظام الإسرائيلي هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وهذا الرأي تتشاطره الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المشاركين في المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في طهران من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، "أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل قدرة نووية مما يشكل تهديدا خطيرا ومتواصلا لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانوا مواصلة إسرائيل تطوير وتكديس الترسانات النووية... فقد اعتبروا أنه لا مجال لتحقيق الاستقرار في المنطقة في ظل استمرار وجود تفاوتات كبيرة في القدرات العسكرية تتمثل بصورة خاصة في امتلاك أحد الأطراف لأسلحة نووية تمكنه من تهديد جيرانه والمنطقة".

وفي ضوء ذلك، ومن أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول المودعة لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي أيضا الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وكذلك الاتحاد الأوروبي، أن يمارسوا أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي لحمله على الانضمام، دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير، إلى جميع الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع مرافقه وأنشطته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل.

وقد برهنت جمهورية إيران الإسلامية من جانبها، من خلال التصديق على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، والتنفيذ الكامل لأحكامها، على ثبات نيتها دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وهذه الالتزامات القانونية يجري إنفاذها أيضا بسياسات داعمة قوية على أعلى مستوى. وأحد الأمثلة في هذا الصدد الكلمة التي أدلى بها المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله خامنئي، في مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، والتي قال فيها:

”إن السلام والأمن الدوليين من بين المسائل الحيوية في عالم اليوم وإن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الكارثية ضرورة ملحة، ومطلب عالمي... وترى جمهورية إيران الإسلامية أن استخدام الأسلحة النووية والكيميائية، والأسلحة المماثلة لها، ذنب كبير لا يغتفر. ولقد اقترحنا فكرة جعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية، ونحن ملتزمون بها“.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في دعم الخطوات المحدية الرامية إلى إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمتخذة في المحافل الدولية المناسبة، بما فيها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وستظل جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة إنشاء هذه المنطقة باتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعتقد إسرائيل أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام هو أمر يقتضي من جميع دول المنطقة أن تشارك في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية الإقليمية. ولا يمكن أن ينشأ حوار من هذا القبيل، يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا من داخل المنطقة بحيث يعالج تصورات جميع الأطراف الإقليمية لذلك التهديد معالجة شاملة من أجل تعزيز أمن تلك الأطراف وتحسينه. ويعتبر الاتصال المباشر، جنبا إلى جنب مع توافر الثقة وبنائها، بمثابة أساس جوهري لإيجاد نموذج جديد للأمن في المنطقة المحفوفة بشكل متزايد بالحروب والنزاعات وتفكك الأراضي الوطنية ومعاونة الإنسان فيها.

وبناء على ذلك، وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على الدخول في عملية تشاورية طويلة مع ياكو لايفاف، وكيل وزير الخارجية لشؤون السياسات الخارجية والأمنية في فنلندا، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. ومن ثم، كانت إسرائيل أول بلد

في المنطقة يستجيب بشكل إيجابي إلى اقتراح السيد لايفالا الداعي إلى الدخول في مشاورات متعددة الأطراف تُعقد في سويسرا بهدف تعزيز الحوار الإقليمي.

وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عُقدت في سويسرا خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف بين إسرائيل وعدد من جيرانها العرب. وكان الغرض الأساسي من الاجتماعات هو التوصل إلى إجماع إقليمي على جميع الجوانب الأساسية لمؤتمر يعقد في هلسنكي، بما في ذلك جدول الأعمال والوثيقة الختامية والطرأق اللازمة. وحضرت إسرائيل كل هذه الاجتماعات وتواصلت مع المشاركين الآخرين بصدق وبجسنة.

وعلى الرغم من الموقف البناء الذي اتخذته إسرائيل في سبيل المشاركة المستمرة، واستجابتها الإيجابية للدعوات الرسمية إلى عقد الجولة السادسة من المشاورات في جنيف، فإن الاجتماع أُرجئ عدة مرات ولم يُعقد، وهو ما حال دون إحراز أي تقدم جوهري.

ولا تزال إسرائيل تعتقد أن الحوار المباشر لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية هو أمر أساسي لإجراء أي مناقشة توافقية مجدية بشأن هذه المسألة. وستواصل إسرائيل من جانبها، السعي إلى إجراء مناقشة إقليمية مجدية يمكن أن تؤدي إلى جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام وتخلو من الحروب والنزاعات ومن جميع أسلحة الدمار الشامل.

لبنان

[الأصل: العربية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

يؤكد لبنان على ما يلي:

- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة بالنسبة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتعاونه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديداً لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

- دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيد على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.
- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والتراخيص والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها.
- عدم تقديمه أي مساعدة من أي نوع إلى أي فريق يسعى إلى اقتناء، صناعة، حيازة، نقل، إعاره، أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة.
- دعمه المؤتمرات والمبادرات العربية الرامية إلى إزالة عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بإخلائها من أسلحة الدمار الشامل ومشاركته الفعالة في الاجتماعات كافة للجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

يشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط عنصراً رئيسياً في الالتزامات التي كان يرمي إلى تحقيقها الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٥ بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ويمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وهيئة مناخ من السلام والأمن، فضلاً عن تعزيز هدف التخلص التام من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وتأسف المكسيك للقرار المتخذ في عام ٢٠١٢ بتأجيل المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وترى أن الإخفاق في عقد المؤتمر كانت له نتائج سلبية بالنسبة لنظام عدم الانتشار، كما أن أثره على مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار قوض الثقة بين الأطراف وفي الالتزامات التي تعهدت بها.

وستواصل المكسيك، بصفتها الفردية، وبوصفها عضواً في كيانات أخرى، دعم الجهود المبذولة في اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتعيد أيضاً تأكيد عرضها لتبادل خبرتها والدروس المستفادة من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤيد البرتغال القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها وتبريز أهميته، وكذلك تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على أهمية القيام بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥.

ووفقاً للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، كان من المقرر عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ يضم الدول الأطراف من المنطقة، مع تعيين السفير ياكو لايفاف من فنلندا كميسر. وللأسف، لم يعقد المؤتمر المذكور أعلاه بعد، وتعرب البرتغال عن أسفها لتأجيل عقده.

وتؤيد البرتغال عمل الميسر تأييداً تاماً، في اتساق مع شركائها الأوروبيين، وتعرب عن دعمها للمبادرات التي ترمي إلى تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي إطار التجمع المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، ما فتئت البرتغال تؤيد العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، من خلال المشاركة في المؤسسات الأوروبية للفكر والرأي وشبكة مراكز البحوث، وكذلك من خلال المشاركة في الحلقات الدراسية التي تهدف إلى تشجيع الحوار السياسي ومناقشة المسائل الأمنية، ومن بينها نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونود أن نشير، في هذا السياق، إلى حلقتين دراسيتين نظمهما الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وحضرت البرتغال هاتين الحلقتين الدراسيتين،

وترى أن هذه المبادرات تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز الحوار وبناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

وما برحت البرتغال، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، تناشد جميع الأطراف في المنطقة، والجهات المعنية الداعية إلى عقد المؤتمر على العمل للتوصل إلى نتائج مثمرة في أقرب وقت ممكن.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تلتزم إسبانيا بشكل راسخ في سياستها الخارجية، تمثيا مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بالنظام المتعدد الأطراف لمنع الانتشار، مع رغبة واضحة في أن تلتقى المعاهدات الرئيسية في هذا الصدد قبولا عالميا.

وينطوي تصديق إسبانيا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الإقرار بعناصرها الأساسية الثلاثة وهي: منع حيازة دول جديدة للأسلحة النووية أو استحداثها؛ وتشجيع التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والعمل على تحقيق نزع السلاح النووي. وبالتالي، فإن إسبانيا تؤيد، كمبدأ عام، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كوسيلة لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

وفي هذا السياق، أكدت من جديد، في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إيمانها بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في المناطق التي يسودها التوتر مثل الشرق الأوسط، وكذلك إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن يحظى بالتشجيع كمسألة ذات أولوية، مع مراعاة خصائص كل منطقة.

وقد أبدت إسبانيا تأييدها مرارا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي كان موضع نقاش داخل الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤، وكذلك داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتجلى هذا التأييد في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٥. ودرست الهيئة الفرعية ٢، برئاسة إسبانيا، المسائل الإقليمية، بما فيها تلك المتعلقة بالشرق الأوسط وتنفيذ القرار الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها

لعام ١٩٩٥، وسعت إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، بحضور جميع بلدان المنطقة، وهو المؤتمر الذي لم يعقد بعد.

ومع ذلك، فإن توقيع الاتفاق بين مجموعة ٣ من الاتحاد الأوروبي + ٣ (الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مع الاتحاد الأوروبي) وإيران في تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي مكن من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، يمكن أن يعتبر خطوة صغيرة إلى الأمام. وأقر قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الخطة التي دخلت حيز النفاذ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأنهى أحكام القرارات المتعلقة بالجزءات المفروضة على إيران، وقام بحل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن المسألة النووية الإيرانية، والتي كانت مسؤولة عن رصد نظام الجزاءات. واختار مجلس الأمن إسبانيا لتولي مهمة ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٦. وتتمثل أولوية إسبانيا في هذا الصدد في تنفيذ القرار بشفافية وفي تمتع جميع الدول بيقين قانوني في معاملتهما مع إيران.

ويفتح هذا الاتفاق الطريق أمام التطبيع التدريجي للعلاقات بين إيران والمجتمع الدولي ككل، وخاصة الغرب والدول الأخرى في المنطقة، ويعزز دينامية السلام والاستقرار. ولكن لبلوغ هذه الغاية، يتعين على إيران أن تكف عن الأنشطة ذات الصلة بالقذائف التسيارية للمساعدة في هئية مناخ الثقة اللازم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وبصورة عامة، فإن الموقف الإسباني يتجسد تماماً في مقرر مجلس الاتحاد الأوروبي 2012/422/CFSP^(١)، الداعم لعملية تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي ينص على عدد من المشاريع للمساعدة في بلوغ ذلك الهدف.

وفيما يلي تعليقات إسبانيا بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة والأمن، المحددة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435):

- لا تزال تلك التدابير، في مجموعها، ملائمة وصالحة.

(١) انظر الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

- يتعين، مع ذلك، تحديث السياق العام، لأن الوضع يختلف في بضعة جوانب عما قُدم عام ١٩٩٠^(٢). لذا ينبغي بذل جهود جديدة لتحديث الدراسة لإعطاء دفعة نحو تحقيق الهدف النهائي.
- ينبغي أن تستند عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووضع تدابير بناء الثقة والأمن لتلك المنطقة إلى المبدأين التاليين:
 - يكون الهدف النهائي هو أن تصدق جميع دول المنطقة على المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
 - ينبغي أن يتوقف تعيين الحدود الجغرافية على قرار تتخذه بحرية دول المنطقة، مع السعي لضمان أن تكون أوسع ما يمكن، وتتيح زيادة تدريجية في مساحة المنطقة المقبولة. ولا يبدو أن من الملائم إدراج المياه الدولية لأن هذه المياه تحكمها نظم قانونية مختلفة؛ وبالتالي فلن تدرج في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية سوى الدول ومياهها الإقليمية.
- كجزء من اتفاق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ينبغي أن توقع الدول في المنطقة على اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- يتعين أن تستند تدابير بناء الثقة والأمن التي يجري التفاوض بشأنها إلى مبادئ الخصوصية والشفافية وإمكانية التحقق والمعاملة بالمثل والطوعية والتدرج والتكامل، وينبغي ألا تكون موجهة على وجه الحصر نحو التقييد بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية والتحقق منها، بل ينبغي أن تكون جزءاً من اتفاق شامل للسلام والأمن. ويتعين أن يكون الهدف من تلك التدابير هو خفض التوتر في المنطقة، وتعزيز الثقة المتبادلة، والشفافية، وإمكانية التنبؤ، مما يخفف احتمال حدوث مواجهة بين الدول.
- ويعد دعم المجتمع الدولي عنصراً أساسياً، سواء في التحضير لهذه العملية وتنفيذها، وكذلك في رصد الامتثال لها. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الدول العظمى، إنشاء نظام للضمانات لتعزيز أمن الدول الأعضاء في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ولإثباتها في الوقت نفسه عن اللجوء إلى آليات الانتشار النووي.

(٢) فهو لا يتضمن، على سبيل المثال، ضمانات الأمن المقدمة عام ١٩٩٥.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

أوكرانيا عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤ كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وما برحت أوكرانيا خلال ٢٢ عاما من عضويتها تفي بالتزاماتها وفقا لأحكام هذا الصك القانوني الدولي. وعلاوة على ذلك، تواصلت أوكرانيا بالتعهد بالالتزامات الإضافية في إطار مؤتمرات قمة الأمن النووي وتنفيذها بكفاءة، فقد رفضت أوكرانيا، على وجه الخصوص، استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وأزالته جميع مخزونات من أراضيها. وفي سياق قمة الأمن النووي، المعقودة في واشنطن في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، أكدت أوكرانيا من جديد التزامها بمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة رائدة في هذه العملية.

وتؤيد أوكرانيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد أكدت أوكرانيا هذا الموقف على مستوى سياسي رفيع في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ونحن نعتبر أن عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة، هو مهمة من المهام الهامة الكثيرة، وسيؤدي النجاح في تنفيذها إلى رفع مستوى الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.